الرباط في 2 فبراير 2011

ملخص المذكرة الإخبارية
الاقتصـــــاد الوطنـــي خلال سنة 2010 و2011

قامت المندوبية السامية للتخطيط، كما جرت العادة بإعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية خلال شهر يناير من كل سنة، والتي تقدم تقديرات النمو الاقتصادي لسنة 2010 وكذا توقعات السنة الحالية.

وتعتمد هذه الوثيقة على **نتائج البحوث الفصلية الوطنية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية** التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط والقطاعات الوزارية الأخرى والمؤسسات المالية خلال سنة 2010.

كما تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات مختلف المقتضيات المسطرة في **القانون المالي لسنة** 2011، المصادق عليه من طرف البرلمان خاصة فيما يخص الاستثمار والمقتضيات الجبائية والأجور ودعم الأسعار.

الفرضيات المعتمدة بخصوص المحيط الدولي

تؤكد التوقعات الجديدة الصادرة خلال شهر يناير لسنة 2011، الانتعاش الذي عرفه النمو الاقتصادي العالمي، ابتداء من سنة 2010، ويتوقع أن يتعزز خلال سنة 2011 ، ليصل على التوالي إلى 5% سنة 2010 و4,4% سنة 2011. وفي هذا الإطار، تتلخص أهم الفرضيات المعتمدة فيما يلي:

- ارتفاع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب 6% سنة 2011 عوض زيادة ب 8% سنة 2010،
- ارتفاع متوسط سعر البترول الخام إلى 89,5 دولارا للبرميل سنة 2011 عوض 79 دولارا سنة 2010. وارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار إلى 1,39 سنة 2011 عوض 1,33 سنة 2010.
- ارتفاع أسعار المواد الأساسية غير الطاقية ب 11% سنة 2011، بعد زيادة كبيرة ب 23% سنة 2010.

الاقتصـــــاد الوطنـــي خلال سنـــة 2010

عرف الاقتصاد الوطني خلال سنة 2010، نموا ب 3,3% عوض 4,9% سنة 2009.

ويرجع هذا النمو إلى انتعاش **الأنشطة غير الفلاحية** بوتيرة 5% سنة 2010، بعد التباطؤ الملحوظ سنة 2009 بتسجيل نمو 1,3%. وقد مكنت هذه النتائج من تغطية **انخفاض القيمة المضافة لأنشطة القطاع الأولي** ب 7,1% سنة 2010 مقارنة بالنتائج الجيدة والاستثنائية المسجلة سنة 2009.

تميزت استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي، بتراجع ملحوظ في مساهمة الطلب الداخلي والمقدرة ب 1,4 نقطة عوض 7,2 نقط كمتوسط للفترة 2006-2009، نتيجة تباطؤ الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية والانخفاض الطفيف للتغير في المخزون. وفيما يخص الطلب الخارجي، فقد ساهم بصفة ايجابية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 1,9 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 1,3 نقطة سنة 2009. وتعزى النتائج الجيدة لقطاع التجارة الخارجية للارتفاع الاستثنائي للصادرات من السلع بحوالي 29 % بالأسعار الجارية، مصحوبة بارتفاع طفيف للواردات من السلع ب 13% سنة 2010.

أفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة2011

ستساهم المقتضيات المدرجة في القانون المالي لسنة 2011 في تعزيز الطلب الداخلي. وتهم هذه المقتضيات على الخصوص ارتفاع استثمارات الإدارات العمومية ب 21,4% وتحديد نفقات دعم الأسعار في 17 مليار درهم والزيادة في نفقات موظفي الإدارات العمومية بحوالي 7%، وكذا التدابير الضريبية لصالح المقاولات الصغرى،.

واستنادا إلى حجم التساقطات المطرية المسجلة إلى غاية نهاية يناير2011، من حيث توزيعها في الزمان والمكان، يفترض أن يصل إنتاج الحبوب إلى حوالي 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2010-2011.

وبناء على هذه المعطيات وكذا تطور المحيط الدولي، سيسجل الاقتصادي الوطني إجمالا تحسنا ب **4,6% سنة 2011** عوض 3,3% المقدرة سنة 2010.

وأخذا بعين الاعتبار لفرضية تحقيق سيناريو 90 مليون قنطار كإنتاج للحبوب خلال الموسم الفلاحي 2010-2011، فإن النمو الاقتصادي الوطني، سيعرف تحسنا بنصف نقطة ليستقر في حوالي 5,1% عوض 4,6% المعتمدة في السيناريو المتوسط.

واعتمادا على فرضية تحقيق النمو الاقتصادي الوطني لنسبة 4,6%، سيساهم الطلب النهائي الداخلي ب 4,6 نقطة في النمو الاقتصادي عوض 1,4 فقط سنة 2010. في حين سيسجل الطلب الخارجي مساهمة شبه منعدمة سنة 2011 بعد مساهمة ايجابية ب 1,9 نقطة سنة 2010.

ومن جهته، لن يتجاوز التضخم المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي 2,5% سنة 2011 عوض 0,8 % سنة 2010، بالرغم من ارتفاع أسعار النفط والمنتجات الأساسية بالأسواق العالمية. حيث أن نفقات دعم أسعار الاستهلاك المرصودة سنة 2011 والسياسة النقدية المتبعة ستمكن بشكل كبير من دعم أسعار الاستهلاك الداخلي.

و على **مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية**، فإن عجز ميزانية الدولة سينتقل من 4,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 3,6% سنة 2011. في حين أن عجز المالية الخارجية والذي سجل تراجعا ملحوظا سنة 2010 ليصل إلى 2,7% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5% سنة 2009، يتوقع أن يتفاقم ليصل إلى 3,6% سنة 2011. وتمثل هذه الحاجيات من التمويل الفرق بين معدل الادخار الوطني الذي سيصل إلى 32% من الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل الاستثمار الذي سيستقر في المستوى المرتفع ب 35,6 من% الناتج الداخلي الإجمالي.

وخلال الأشهر القادمة، ستتم مراجعة جميع المؤشرات الصادرة في هذه الميزانية الاقتصادية التوقعية، وذلك أخذا بعين الاعتبار للتدابير التي ستتخذها الحكومة من أجل مواجهة الارتفاع المؤكد لأسعار البترول والمواد الغذائية الأساسية والتي تفوق المستويات المعتمدة في القانون المالي لسنة 2011.

وعلى ضوء هذه الآفاق الاقتصادية لسنة 2011، تجدر الإشارة إلى الاستنتاجات التالية:

- ستنتعش الأنشطة غير الفلاحية ، بعد التراجع الذي عرفته نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة الخدمات التسويقية.
- سيواصل الطلب الداخلي مساهمته في النمو الاقتصادي، ولكن بوتيرة أقل مما كانت عليه في السنوات الأخيرة.
- سيمثل التغير في المخزون 4% من الناتج الداخلي الإجمالي. ونظرا لهذا المستوى المرتفع ومن أجل تدبير أفضل لتراكم المخزونات، يستوجب تعزيز الخدمات اللوجستيكية وتطهير التجارة الداخلية والخارجية؛
- ارتبطت حاجيات التمويل بالمنحى التنازلي لمعدل الادخار الداخلي المسجل في السنوات الأخيرة. وقد استمر تفاقم الفجوة بين الادخار الداخلي ومعدل الاستثمار لتنتقل من 6,3% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط خلال الفترة بين 2004-2007 إلى 11,5% بين سنتي

2008 و 2011 .(ستنتقل هذه الفجوة من 9,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 11,4% سنة 2011).

- إلى حد الآن، يتم تمويل الفجوة بين الاستثمار الخام والادخار الداخلي عبر صافي المداخيل الواردة من باقي العالم وعبرالاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الأجنبية. وتفرض تغيرات المحيط الدولي التي لا تزال مرتفعة المخاطر، على بلادنا، تعبئة جيدة للادخار الداخلي من جهة وتحسين تنافسية المقاولات ودعم جاذبية الاقتصاد من جهة أخرى.